# الجمهورية العربية المتحدة

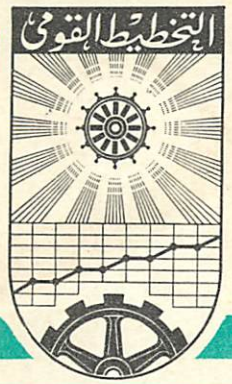


## معهد التخطيط القومى

مذكـــــرة رقـم ٤٢٩

# نمـــاذج التخطيط الاقتصـــــادى

## (تحديد القرارات التى تتضمنها الخطة القومية)

الدكتور أحمـد حســنى

٢٧ ابريـــــل ١٩٦٤

القاهـرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

## القواعد العامة لتحديد القرارات التى تتضمنها الخطة القومية

لا يكفل التنظيم اللامركزى لعملية اتخاذ القرارات وما ينطوى عليه من تشتيت سلطة اتخاذ القرارات الاستخدام الامثل للموارد الا فى ظروف خاصة ، وهذا التنظيم قد يكون قادرا على استصدار قرارات رشيدة اذا انعدمت الآثار غير المباشرة للقرارات أو اذا كانت هذه القرارات تقبل التجزئة بحيث تخضع للقيود التى يفرضها قانون تزايد التكاليف . غير أن القرارات التى تنظم استخدام الموارد لا تقتصر على هاتين المجموعتين من القرارات ، وانما تشمل ايضا قرارات ذات آثار غير مباشرة وقرارات أخرى تخضع لقانون تناقص التكاليف . واخضاع هذه القرارات للتنظيم اللامركزى لا يضمن الاستخدام الأمثل للموارد .

والبديل لتشتيت سلطة اتخاذ القرارات هو تركيز هذه السلطة فى جهاز واحد يفوضه المجتمع سلطة اتخاذ القرارات التى يتطلبها توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة . ولما إن التشتيت الكامل لسلطة اتخاذ القرارات تنظيم يفتقر الى الكفاية فان التركيز الكامل لسلطة اتخاذ القرارات تنظيم يفتقر الى الكفاية . وبين هذين التنظيمين المتطرفين توجد تنظيمات متعددة لعملية اتخاذ القرارات كل منها يجمع بين قرارات تخضع للتنظيم المركزى وقرارات تخضع للتنظيم اللامركزى والتخطيط القومى باعتباره احد هذه التنظيمات لا يعنى باى حال من الأحوال ان الخطة القومية تتضمن جميع القرارات التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرف كل وحدة من الوحدات التى تمارس النشاط الاقتصادى سواء كانت هذه الوحدات تنتمى الى القطاع العام أو القطاع الخاص ، حيث أن نظام التخطيط يسمح بخضوع بعض القرارات للتنظيم اللامركزى بحيث تتضمن الخطة القومية القرارات التى يجب اخضاعها للتنظيم المركزى مع ضمان نظام للادارة الاقتصادية

يحرك الموارد الموجودة تحت تصرف الوحدات الاقتصادية فى الاتجاهات التى تحددها القرارات التى تتضمنها الخطة القومية .

والقضية الاساسية التى يواجهها تنظيم عملية التخطيط القومى هى تركيب المزيج الامثل بين القرارات التى تخضع للتنظيم المركزى والقرارات التى تخضع للتنظيم اللامركزى . والتنظيم الامثل لعملية التخطيط القومى هو ذلك التنظيم الذى يحقق الشروط التى تكفل للمجتمع الحصول على اقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية يمكن الحصول عليه فى حدود الموارد المتاحة .

ومن الانصاف ان نقرر ان التنظيم الامثل لعملية التخطيط القومى لم يكتشف بعد . وقد قامت الدول المختلفة التى اختارت نظام التخطيط القومى بمحاولات لتصميم تنظيمات مختلفة لعملية التخطيط القومى تحقق بعض شروط الرفاهية وتقصر عن تحقيق باقى الشروط . وبعض هذه التنظيمات يغالى فى تركيز القرارات بحيث تتداخل عملية التخطيط القومى فى عملية الادارة الاقتصادية ، وبعضها الآخر يغالى فى تشتيت القرارات ، بحيث تفقد عملية التخطيط القومى فعاليتها ، وهذه التنظيمات كلها تعطى حلولا جزئية لمشكلة التنظيم الأمثل .

واذا كان اكتشاف التنظيم الامثل لعملية التخطيط القومى لم يتحقق بعد ، فان النظرية الاقتصادية تعطى القواعد العامة التى يمكن الاسترشاد بها فى اعداد هذا التنظيم . وهذه القواعد تميز بين القرارات الاقتصادية طبقا للأثر الذى تحدثه هذه القرارات فى المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

( ١ )

ويمكن ان نميز بين اربعة مجموعات من القرارات :

المجموعة الاولى تتضمن القرارات التى تعطى آثارا ايجابية غير مباشرة ، بمعنى ان الاثر الذى يحدثه كل قرار فى هذه المجموعة لا يقتصر على الظاهرة التى يتحكم فيها القرار ، وانما يمتد الى الظواهر الاخرى التى تتحكم فيها باقى القرارات التى تنتمى الى نفس المجموعة ويؤثر فيها تأثيرا ايجابيا يدعم الآثار المباشرة لهذه القرارات . وهذه القرارات يمكن أن يطلق عليها " القرارات المتساندة " . وابرز نموذج للقرارات المتساندة القرارات الاستثمارية التى تحدث وفورات خارجية والقرارات التى تعطى وفورات اتساع النطاق .

والمجموعة الثانية تتضمن القرارات التى تعطى آثارا سلبية غير مباشرة ، بمعنى أن الاثر الذى يحدثه كل قرار فى هذه المجموعة لا يقتصر على الظاهرة التى يتحكم فيها القرار ، وانما يمتد الى الظواهر الاخرى التى تتحكم فيها باقى القرارات التى تنتمى الى نفس المجموعة ويؤثر فيها تأثيرا سلبيا يضعف الآثار المباشرة لهذه القرارات .

وهذه القرارات يمكن ان يطلق عليها "القرارات المتعارضة" وابرز نموذج للقرارات المتعارضة القرارات الاستثمارية التى تحدث ضياعات خارجية .

والمجموعة الثالثة تتضمن مجموعة القرارات التى تعطى آثار غير مباشرة تمتد الى الظواهر التى تتحكم فيها باقى القرارات التى تنتمى الى هذه المجموعة وتؤثر فى بعضها تأثيرا ايجابيا يدعم الآثار المباشرة لبعض القرارات ، وتؤثر فى بعضها الآخر تأثيرا سلبيا يضعف الاثار المباشرة لبعض القرارات وهذه القرارات يمكن ان يطلق عليها " القرارات المختلطة " وابرز نموذج للقرارات المختلطة القرارات التى تتضمنها السياسة المالية وسياسة النقد الاجنبى .

والمجموعة الرابعة تتضمن مجموعة القرارات التى تنعدم آثارها غير المباشرة بمعنى ان اى قرار منها لايسند ولا يعارض القرارات الاخرى ،ويقتصر تأثيره على الظاهرة التى تتحكم فيها دون ان يتعداها الى الظواهر الاخرى . وهذه القرارات يمكن ان يطلق عليها " القرارات المحايدة " وابرز نموذج للقرارات المحايدة القرارات الاستهلاكية التى يتخذها الافراد .

واستنادا الى هذا التقسيم فأن القرارات التى ينبغى ان تخضع لعملية التخطيط القومى وتتضمنها الخطة القومية هى القرارات المتساندة والقرارات المتعارضة والقرارات المختلطة ،حيث ان تشابك هذه القرارات يتطلب ادماجها ادماجا كاملا للحصول على اقصى مساهمة فى تحقيق الاهداف التى تسعى اليها هذه القرارات . فالتنظيم اللامركزى للقرارات يسقط الآثار غير المباشرة من الحساب الاقتصادى الذى يجرى لاختبار صلاحية القرارات . واسقاط الآثار الايجابية للقرارات المتساندة يضعف تقدير العائد الاجتماعى الذى يعطيه الحساب الاقتصادى لمجموعة القرارات التى تصدرها الوحدات الاقتصادية ، كما ان اسقاط الآثار السلبية للقرارات المتعارضة يؤدى الى المغالاة فى تقدير العائد الاجتماعى الذى يعطيه الحساب الاقتصادى لمجموعة القرارات التى تصدرها الوحدات الاقتصادية . ذلك ان التنظيم المركزى لهذه القرارات يسمح ـ بمقتضى البيانات التى تتوفر لدى الجهاز المركزى عن العلاقات المتشابكة ـ بتقدير الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة للقرارات . وبناء على ذلك فان الحساب الاقتصادى الذى يجرية الجهاز المركزى لمجموعة هذه القرارات يكون اكثر دقة من الحساب الاقتصادى الذى تجرية كل وحدة اقتصادية لكل قرار على حده .

ويمكن طبقا لهذا المنطق ان تترك القرارات المحايدة للتنظيم اللامركزى ، حيث ان اجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية هذه القرارات لا يتطلب الاستعانة بالعلاقات المتشابكة لانعدام الآثار غير المباشرة لهذه القرارات . والنتيجة التى يعطيها الحساب الاقتصادى اذا خضعت هذه القرارات للتنظيم اللامركزى تطابق النتيجة التى يعطيها الحساب الاقتصادى اذا خضعت هذه القرارات للتنظيم المركزى .

وباختصار فانه يكفى ان تتضمن الخطة القومية مجموعة القرارات التى تكون لها آثار غير مباشرة ومجموعة القرارات التى تخضع لقانون تناقص التكاليف .

وتطبيق هذه القواعد على القرارات العديدة التى يتطلبها تنظيم استخدام الموارد ليس سهلا ، فهو يقتضى توفر بيانات تفصيلية دقيقة عن العلاقات المتشابكة التى تربط بين الظواهر المختلفة التى تنتج من النشاط الاقتصادى . وفى كثير من الحالات يتعزر قياس الآثار غير المباشرة للقرارات الاقتصادية قياسا كميا . غير ان هذه الصعوبات لا تمنع استخدام المنطق الاقتصادى فى تحديد طبيعة القرارات الرئيسية التى يتطلبها تنظيم استخدام الموارد .

ويمكن ان نقسم هذه القرارات — طبقا للنشاط الذى تتحكم فيه هذه القرارات الى اربعة مجموعات هى : القرارات المالية ، والقرارات الاستثمارية ، والقرارات الانتاجية والقرارات الاستهلاكية .

والقرارات المالية تشمل مجموعة القرارات التى تنظم التدفقات النقدية التى تنشأ عن المعاملات الداخلية والمدفوعات التحويليه وتداول الاصول المالية ،وهى القرارات التى تتضمنها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبى وسياسة الاجور

وسياسة الاسعار . والقرارات المالية التى تنتمى الى هذه المجموعة هى — بصفة عامة — قرارات ذات آثار غير مباشرة حيث انها تؤثر على الاحجام الكلية للموارد المالية وتوزيعها بين استخداماتها المختلفة ، ويمتد اثرها الى تحديد الانفاق القومى وميزان المدفوعات والمستوى العام للاسعار وتوزيعه بين الانفاق الاستثمارى والانفاق الاستهلاكى ، والدخل القومى وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار .

والقرارات الاستثمارية تشمل مجموعة القرارات التى توزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات المختلفة التى تمارس النشاط الاقتصادى وتوزيع الموارد التى تخصص لكل قطاع بين المشروعات المختلفة داخل القطاع . وجميع القرارات الاستثمارية تنطوى على آثار غير مباشرة ، حيث ان كل قرار استثمارى ينطوى على خلق طاقة انتاجية اجتماعية وخلق فرص عمل . هذه يعنى ان بعض القرارات الاستثمارية تعطى آثار مباشرة تتمثل فى الوفرات الخارجية التى تحدثها هذه الاستثمارات ، والآثار غير المباشرة التى تنطوى عليها القرارات الاستثمارية هى التى تحدد اتجاهات التنمية الاقتصادية وابعادها .

والقرارات الانتاجية تشمل مجموعة القرارات التى تنظم العمليات الانتاجية التى تقوم بها الوحدات التى تمارس النشاط الانتاجى . وبعض هذه القرارات يخضع لقانون تناقص التكاليف وتعطى وفورات اتساع النطاق ، مثل القرارات التى تتعلق بانتاج الطاقة الكهربائية والنقل وبعض الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية . وفيما عدا هذه القرارات ، فان القرارات الانتاجية فى الزراعة وتجارة التجزئة والصناعات " الخفيفة " التى تنتج السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، تخضع عادة لقانون تزايد التكاليف أو لقانون ثبات التكاليف . وذلك نظرا لصغر حجم الوحدات الانتاجية فى هذه الانشطة .

والقرارات الاستهلاكية تشمل مجموعة القرارات التى تحدد كميات وانواع السلع والخدمات التى يستهلكها الافراد ، وهى لا تقتصر فقط على القرارات الاستهلاكية الشخصية التى تتخذها الوحدات الاستهلاكية التى تنتمى الى القطاع العائلى ، وانما تشمل ايضا القرارات الاستهلاكية الجماعية التى تتخذها الدولة لتوفير السلع والخدمات العامة لافراد المجتمع دون مقابل . ولم يثبت التحليل الاقتصادى وجود تداخل بين القرارات الاستهلاكية لافراد القطاع العائلى ويمكن ان تعتبر هذه القرارات قرارات محايدة . غير أن القرارات التى تتعلق بالاستهلاك العام مثل التعليم والصحة والبحث العلمى فان لها طبيعة مختلفة حيث انها تنطوى على آثار غير مباشرة.

والنتيجة العامة التى يقود اليها هذا التحليل هى أن مجموعة القرارات ذات الآثار غير المباشرة تشمل :

١) القرارات المالية .
٢) القرارات الاستثمارية .
٣) القرارات الانتاجية التى تخضع لقانون تناقص التكاليف
٤) القرارات الاستهلاكية الجماعية .

والتنظيم الامثل لعملية اتخاذ القرارات التى تنظم استخدام الموارد ينبغى أن تخضع هذه القرارات للتنظيم المركزى .

وفيما عدا هذه القرارات ، نجد ان القرارات الانتاجية التى تخضع لقانون تزايد التكاليف أو قانون ثبات التكاليف والقرارات الاستهلاكية الشخصية تنتمى الى مجموعة القرارات المحايدة . ولا يوجد ما يدعو الى خضوع هذه القرارات للتنظيم المركزى ويمكن ان تترك للتنظيم اللامركزى .

## مستويات شمول الخطة القومية :

والقواعد التى تعطيها النظرية الاقتصادية لتحديد القرارات التى ينبغى أن تخضع للتنظيم المركزى وتتطلب الادماج فى الخطة القومية هى قواعد مجردة تتصف بالتعميم . واذا اردنا أن نخلع عن التحليل صفة التعميم لتخصيص القرارات التى ينبغى أن تتضمنها خطة اقتصادية معينة فانه ينبغى ان ندخل فى الاعتبار عاملين اساسيين :

العامل الاول هو طبيعة المشكلة التى يواجهها الاقتصاد القومى وابعادها . وتتوقف ابعاد المشكلة بدورها على مستوى نضوج الاقتصاد القومى ، حيث تختلف المشكلة التى تواجهها الاقتصاديات المتقدمة التى تتمتع بدرجة عالية من النضوج الاقتصادى عن المشكلة التى تواجهها الاقتصاديات النامية التى تجتاز المراحل الاولى من تطورها الاقتصادى .

العامل الثانى هو القواعد الاساسية التى يقوم عليها التنظيم الاقتصادى العام وهى تتحدد بدورها بموقف المجتمع من ملكية ادوات الانتاج وسلطة الوحدات الاقتصادية فى اتخاذ القرارات التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرفها ، حيث يختلف التنظيم الرأسمالى الذى يستند الى قاعدة الملكية الخاصة لادوات الانتاج ويعترف بحق الوحدات الانتاجية فى التصرف فى الموارد عن التنظيم الاشتراكى الذى يستند الى قاعدة الملكية العامة لادوات الانتاج ويعترف للدولة بحق التصرف فى الموارد الموجودة تحت تصرف الوحدات الانتاجية .

وتتحدد طبيعة المشكلة التى يواجهها الاقتصاد القومى بالفجوة بين الوضع الاقتصادى المستهدف والوضع الاقتصادى الذى يتجه اليه الاقتصاد القومى تلقائيا . فالتطابق بين الوضع الاقتصادى المستهدف والوضع " العادى " يعنى ان المجتمع لا يواجه اى مشكلة تتطلب اتخاذ أى اجراء من جانب الدولة . ولكن تباين الوضع المستهدف والوضع العادى ، وتباين الوضع

الاقتصادى المستهدف عن الوضع الاقتصادى الذى يتجه اليه الاقتصاد القومى يمثل اختلالا فى التوازن الاقتصادى . يتطلب اتخاذ اجراءات لنقل الاقتصاد القومى الى الوضع المستهدف .

وهذا الاختلال قد يكون عرضيا حيث يبتعد الوضع الاقتصادى الذى يتجه اليه الاقتصاد القومى تلقائيا عن الوضع المستهدف لفترة موقته ، يعود بعدها الى الوضع المستهدف .

وقد يكون الاختلال اختلالا جوهريا ، حيث يبتعد الوضع التلقائى عن الوضع المستهدف لفترة غير محدودة [١] . وهذا الاختلال قد يكون اختلالا وظيفيا [٢] يرجع الى قصور التركيب الاقتصادى عن اداء وظيفته نتيجة لعدم التماسك بين القرارات المشتتة التى تتخذها الوحدات التى يتكون منها التركيب الاقتصادى . وقد يكون الاختلال اختلالا فى التركيب الاقتصادى يرجع الى تخلخل التركيب الاقتصادى ذاته نتيجة لعدم ترابط العناصر التى يتكون منها هذا التركيب او نتيجة لعدم توافق التركيب الاقتصادى كله مع القواعد الاساسية التى يريد المجتمع ان يقوم عليها التنظيم الاقتصادى العام .

والاختلال العرضى يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات تتحكم فى استخدام الموارد ، وهذه القرارات هى قرارات موقتة .

---

١ — يستند هذا التقسيم الى القواعد العامة للتمييز بين الاختلال الموقت والاختلال الجوهرى فى ميزان المدفوعات .

واعداد هذه القرارات لا يعتبر اجراء لعملية التخطيط القومى حتى لو توفرت فيها شروط القرار الامثل • وذلك لان الصفة العرضية تنفى عنها خاصية الاستمرار التى يتصف بها اسلـــــوب التخطيط القومى •

وتختلف طبيعة الاجراءات التى يتطلبها وجود اختلال جوهرى عن طبيعة الاجراءات الـــتى يتطلبها وجود اختلال عرضى • واهم الحالات التى تمثل اختلالا وظيفيا هى " حالة عدم الاستقرار الاقتصادى " التى تواجهها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، نتيجة عدم التماسك بين القرارات التى تتخذها العناصر المختلفة التى يتكون منها التركيب الاقتصادى • واختلال العلاقات السلوكية يعرض النشاط الاقتصادى لاهتزازات دورية تعبث بالاستقرار الاقتصادى حيث تبعد مستوى التوظف عن مستوى التوظف الكامل فى بعض الفترات وتعيده الى مستوى التوظف الكامل فى فترات أخـــرى • وتدفع المستوى العام للاسعار ارتفاعا وهبوطا فى فترات قصيرة متتالية • ومواجهة عدم الاستقـــرار الاقتصادى يتطلب من السلطة المسئولة عن السياسة الاقتصادية اتخاذ اجراءات للمحافظة علـــى استقرار النشاط الاقتصادى عن طريق تعديل العلاقات السلوكية دون احداث اى تغيير فى التركيب الاقتصادى ذاته • واعداد هذه القرارات يعتبر تخطيطا قوميا يستهدف تثبيت النشاط الاقتصادى •

والمتغيرات الاساسية التى يتحكم فيها " برنامج التثبيت " هى التدفقات النقدية • وبالتالـى فان القرارات التى يتضمنها البرنامج هى القرارات المالية •

والاعتماد على ادوات السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصـــادى يعطى لبرنامج التثبيت طابعا معينا وهو الاعتماد على الحوافز الاقتصادية لتحقيق الوضع الاقتصادى المستهـــــدف •

واهم الحالات التى تمثل اختلالا فى التركيب الاقتصادى هى حالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى • والخروج من هذه الحالة يتطلب اتخاذ اجراءات اكثر فعالية من مجموعة الاجراءات التى تعالج حالة عدم الاستقرار الاقتصادى • حيث ان حالة التخلف تتطلب احداث تغيير جوهرى فى التركيب الاقتصادى ذاته لتدعيمه بالعناصر التى تمكنه من النمو بالمعدل المستهدف •

والتباعد بين الوضع الاقتصادى المستهدف والوضع الاقتصادى الذى يتجه اليه الاقتصاد القومى تلقائيا فى حالة التخلف يرجع الى قصور القرارات الاستثمارية عن تحقيق النمو التلقائى • ولذلك فان القرارات المالية وحدها لا تكفى لاحداث عملية التنمية وانما يجب ان تتضمن الخطة القومية التى تستهدف التنمية القرارات الاستثمارية التى تحدد الحجم الامثل للاستثمار والاتجاهات الاستثمارية المثلى •

ويتطلب تماسك الخطة ادماج القرارات الاستثمارية مع القرارات المالية وعلى الاخص القرارات الادخارية وقرارات النقد الاجنبى •

وقيام القطاع العام بمسئولية تنفيذ القرارات الاستثمارية التى تتضمنها خطة التنمية لا يستدعى بالضرورة احداث تغيير فى نظام الملكية ، حيث ان هذا التغيير يتوقف على موقف المجتمع من القواعد التى يستند اليها النظام الاقتصادى • وفى عدد من البلاد النامية نجد ان اختيار القرارات الاستثمارية التى يقوم القطاع العام بتنفيذها تستهدف تدعيم القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص ، بمعنى ان القرارات الاستثمارية للقطاع العام تتركز فى القرارات التى تحدث وفورات خارجية تثير حوافز القطاع الخاص للتوسع التلقائى • ولكن هذا الاختيار يعرض خطة التنمية لاحد خطرين ، اما ان تتفجر حوافز القطاع الخاص بحيث ينمو بمعدل اعلى من المعدل المقرر له ، وفى هذه الحالة تختل خطة التنمية حيث يضطر القطاع العام الى الغاء بعض قراراته الاستثمارية ، او يتعرض النشاط الاقتصادى لعدم الاستقرار • واما ان يعجز نمو القطاع العام عن اثارة حوافز

القطاع الخاص ، وفى هذه الحالة ايضا تختل الخطة حيث يضطر القطاع العام الى تنفيذ القرارات الاستثمارية التى كان مقدرا للقطاع الخاص ان يقوم بها .

وعندما يحمى المجتمع الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، تحتفظ المشروعات الخاصة بسلطة اتخاذ القرارات الانتاجية التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرفها . وفى هذه الحالة لا تتضمن الخطة القومية القرارات الانتاجية التى تنظم توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة .

غير أن هذا الاتجاه ليس اتجاها عاما ، وذلك لان حالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تهز القيم الاجتماعية هزا عنيفا ، وتحدث تغييرا جوهريا فى تقدير المجتمع للقواعد التى يستند اليها النظام الاقتصادى . وتقترن عملية التنمية بالتحول من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى حيث تنتقل ملكية ادوات الانتاج الى القطاع العام .

وفى النظام الاشتراكى تتعدد القرارات التى تتخذها الدولة ويتسع مجالها بحيث لا تقتصر على القرارات المالية والقرارات الاستثمارية ، وانما تشمل ايضا القرارات الانتاجية للمشروعات التى تنتمى الى القطاع العام . ونتيجة لهذا التعدد يوجد احتمال عدم التماسك بين مجموعة القرارات يستدعى اختبار التماسك بين هذه القرارات . ولذلك فان الخطة القومية تشمل القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية . ولا يتغير مجال شمول الخطة القومية بارتفاع مستوى التقدم الاقتصادى ، حيث أن شمول الخطة للقرارات الانتاجية ضرورة تقتضيها تماسك القرارات التى تصدر عن السلطة المركزية .

وهكذا نجد ان طبيعة القرارات التى تتضمنها الخطة القومية تختلف باختلاف طبيعة المشكلة التى يواجهها الاقتصاد القومى وباختلاف التنظيم الاقتصادى العام . ويمكن بناء على

هذا التحليل ان نميز بين ثلاث حالات متفاوتة فى مستوى شمول الخطة القوميـة :

اولا : تخطيط تثبيت النشاط الاقتصادى وهو يقتصر على اعداد القرارات الماليـة التى تتحكم فى التدفقات النقديـة ٠

ثانيـا : تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو يتضمن اعداد القرارات الماليه ، كمـا يتضمن ايضا اعداد القرارات الاستثمارية التى تتحكم فى الحجم الكلى للمـوارد المتاحة للاستثمار وتوزيع هذه الموارد بين الاتجاهات الاستثمارية المختلفـة٠

ثالثـا : التخطيط الاشتراكى وهو يتضمن اعداد القرارات المالية والقرارات الاستثماريـة وبالاضافة الى ذلك يتضمن اعداد القرارات الانتاجيه التى تنظم توزيع الموارد بين الوحدات الانتاجيـة٠

## نماذج التخطيط القومى الشامل

تتطلب كفاءة نظام التخطيط القومى الشامل توافر شروط معينة وهى :

١) احكام ضبط النشاط الاقتصادى لتحريكه نحو الوضع الاقتصادى المستهدف.

٢) دقة الحساب الاقتصادى لاختيار صلاحية القرارات التى تضمنتها الخطة القومية الشاملة.

والتنظيم الامثل لعملية اتخاذ القرارات فى نظام التخطيط القومى الشامل هو ذلك التنظيم الذى يوفر لجهاز التخطيط البيانات التى تسمح باجراء الحساب الاقتصادى لاختيار صلاحية القرارات التى تتضمنها الخطة دون أن تفقد السلطة المركزية قدرتها على ضبط النشاط الاقتصادى .

وقد اسفرت المناقشات التى دارت حول هذا الموضوع عن تصميم نموذجين للتخطيط القومى الشامل هما النموذج السيادى الذى دافع عنه كل من موريس دوب وبول سويزى ، والنموذج التنافسى الذى دافع عنه اوسكار لانج .

### النموذج السيادى :

والخاصية الاساسية للنموذج السيادى للتخطيط القومى الشامل هى استناد الدولة الى سلطتها السيادية فى تحريك الاقتصاد القومى نحو الوضع الاقتصادى المستهدف . وهذه الخاصية تقتضى مركزية القرارات التى تنظم توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة بحيث تتضمن الخطة القومية الشاملة القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية التى تلتزم

الوحدات الانتاجية بتنفيذ هـــا .

ولا يطالب اصحاب هذا النموذج بالمركزية الكاملة للقرارات الاقتصادية ولكنهم يكتفـــون بمركزية القرارات الرئيسية . غير انهم لا يعطون معايير تحديد القرارات الرئيسية التى تتضمنهـا الخطة وتمييزها عن القرارات التى تستبعد من الخطة . وقد اختلف الرأى بين الكتاب الذيـــن عرضوا النموذج السيادى بشأن مدى سريان مبدأ سيادة المستهلك . حيث يرى فريق منهم أن استخدام السلطة السيادية فى ادارة الاقتصاد القومى تتطلب الغاء سيادة المستهلك بينمـــا ان فريقا آخر يرى انه لا يوجد أى تعارض بين سيادة الدولة وسيادة المستهلك ، ومن الممكـــن أن يعمل هذا النموذج مع احتفاظ المستهلك بسيادته بحيث تقتصر القرارات الاستهلاكيـــــة الشخصية على القرارات التى تقتصر آثارها على الآثار المباشرة .ويقوم جهاز التخطيط المركـــزى بتحديد تفاصيل الوضع الاقتصادى المستهدف استنادا الى " دالة التفضيل الاجتماعـــى " . وهذه التفاصيل تعطى قائمة السلع والخدمات التى يجب على الجهاز الانتاجى ان يخرجهـــا خـــلال فترة الخطـــة .

وعلى اساس هذا التحديد يضع جهاز التخطيط البرامج الانتاجية التى تحدد المـــوارد التى يحتاج اليها كل فرع من فروع الانتاج باستخدام معاملات فنية محددة ، والشرط الـــــذى يجب أن يتوفر فى القرارات الانتاجية التى تتضمنها البرامج هو التماسك التكنولوجى بمعـــنى أن العمليات الانتاجية تتآلف مع بعضها بحيث تتفادى ضياع الموارد أو حدوث احتكاكات تؤدى الـــى دخول بعض نواحى النشاط الاقتصادى فى مناطق اختناق تحدث اختلالا فى الجهاز الانتاجى .

والنموذج السيادى للتخطيط يتميز بخاصية معينة وهى انه " تخطيط كمى " ، بمعـــنى ان مضمون القرارات الانتاجية هو تحديد كميات الموارد التى يستخدمها وينتجها كل فرع مـــن فروع النشاط الانتاجى ، ويتم اختيار صلاحية القرارات الانتاجية باستخدام " الموازين السلعية " وهى تحدد موارد واستخدامات السلع الرئيسية التى تخضع استخداماتها للقرارات المركزية .

واذا كشفت الموازين السلعية عن وجود اختلال بين الموارد والاستخدامات فان هـــذا الاختلال يصحح عن طريق تعديل الموارد أو تعديل الاستخدامات • والاسلوب الذى يستخدم فى اجراء هذا التصحيح هو اسلوب " التقريب المتتابع " ومقتضى هذا الاسلوب يتم تصحيح اختـــلال التوازن خلال عدد من " الجولات " وفى كل " جولة " تقترب الموارد والاستخدامات من مستـــوى التوازن • وقد يقتضى تصحيح اختلال التوازن تعديل المعاملات الفنية للانتـــاج او تعديل قائمة السلع والخدمات التى يطالب الجهاز الانتاجى باخراجها •

والموازين السلعية ليست مجرد اختبار لتماسك القرارات الانتاجية ، حيث أن وظيفتهـــا الاساسية فى نموذج التخطيط السيادى هى ضبط النشاط الاقتصادى ، والادوات التى تستعـــين بها السلطة المركزية فى التحكم فى القرارات الانتاجية للوحدات التى تنتمى الى القطاع العام هـــى المعاملات الفنية للانتاج •

واستخدام الموازين السلعية فى ضبط النشاط الاقتصادى لا يلغى وجود السوق ولا يلغـــى وجود الاسعار ، حيث يظل السوق قائما يتولى توزيع السلع ، طالما ان المستهلك يحتفظ بحريتـــه فى الاختيار • ويتحدد لكل سلعة سعر معين يحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات ولكـــــن لا يشترط فى هذا السعر ان يعادل النفقة الاجتماعية وهى النفقة التى ينبغى أن تؤخذ فـــــى الاعتبار عند اجراء الحساب الاقتصادى لاختيار صلاحية القرارات الانتاجية والقرارات الاستثمارية •

والـ تركيز على التخطيط السلعى فى النموذج السيادى لا يعنى اهمال التخطيط المـــالى ، حيث أن تركيب الخطة القومية الشاملة يقتضى اعداد خطة مالية وادماجها فى الخطة السلعيـــة • ولا تقتصر الادوات التى تستعين بها السلطة المركزية فى التحكم فى النشاط الاقتصادى علـــى

ادوات التحكم فى توزيع الموارد السلعية ، وانما تتضمن ايضا ادوات التحكم فى توزيع الموارد المالية .

والنموذج السيادى للتخطيط القومى الشامل يثير التساؤل : كيف يمكن اجراء الحساب الاقتصادى فى هذا النموذج ؟

ان اجراء الحساب الاقتصادى يتطلب وجود اسعار تمثل النفقات الاجتماعية للانتاج يستند اليها جهاز التخطيط فى اختبار الصلاحية الاقتصادية للقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية .

وبالرغم من ان الاسعار التى تسود السوق لا تمثل النفقات الاجتماعية فانه لا يوجد ما يمنع نظريا من اجراء الحساب الاقتصادى استنادا الى مجموعة اخرى من الاسعار تعبر عن النفقات الاجتماعية ويقوم جهاز التخطيط بحساب هذه الاسعار عن طريق حل مجموعة من المعادلات الرياضية تمثل دالة التفضيل الاجتماعى ودوال التكاليف للوحدات الانتاجية وجداول الكفاية الحدية لعناصر الانتاج . وهذه المجموعة من المعادلات هى ذاتها مجموعة المعادلات التى يقوم بحلها جهاز الثمن تلقائيا . واذا كان جهاز الثمن يقصر عن اعطاء الحلول الصحيحة لهذه المعادلات فان جهاز التخطيط يستطيع ان يعطى الحلول الصحيحة لهذه المعادلات اذا توفرت لديه جميع البيانات التى تتوفر لدى جهاز الثمن . ومجموعة الاسعار التى تنتج عن الحلول الرياضية هى "اسعار محاسبية" يستخدمها جهاز التخطيط فى اجراء الحساب الاقتصادى لاختيار صلاحية القرارات ، ولكنها لا تسود فى السوق . والفرق بين الاسعار المحاسبية والاسعار السوقية يقيس الفرق بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الشخصية التى تتحملها الوحدات الانتاجية .

ولا شك انه اذا امكن تقدير الاسعار المحاسبية لجميع السلع والخدمات التى يخرجها الجهاز الانتاجى فانه يمكن للنموذج السيادى ان يجمع بين اجراء الحساب الاقتصادى الدقيق واحكام ضبط النشاط الاقتصادى • غير ان تقدير "الاسعار المحاسبية" يتطلب الملم جهاز التخطيط بجميع البيانات التى تتوفر لدى جهاز الثمن • وهو شرط يستحيل توفره عمليا • واستحالة توفر هذا الشرط هى التى تدعو اصحاب النموذج السيادى الى التنازل عن اختبار الصلاحية الاقتصادية للقرارات الاستثمارية والانتاجية اكتفاء باد ماج هذه القرارات فى الموازين السلعية للتوفيق بين الموارد والاستخدامات قبل البدء فى العمليات الانتاجية ، وتحديد الاسعار بحيث يتحقق التوازن •

والخطأ الذى ينطوى عليه هذا المنطق هو خطأ مزدوج ، حيث انه يفترض اولا تعارض التوزيع الامثل للموارد فى نقطة معينة من الزمن مع التوزيع الامثل للموارد على مدار الزمن ، كما يفترض ايضا ان التوزيع الامثل للموارد على مدار الزمن لا يتطلب اجراء حساب اقتصادى لاختيار الصلاحية الاقتصادية للقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية •

ويمكن تفسير تورط النموذج السيادى فى هذا الخطأ بتأثره بتجربة التخطيط القومى الشامل فى الاتحاد السوفيتى فى مرحلة معينة من مراحل تطور النظام الاشتراكى • غير ان تطور النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى بعد سنة ١٩٥٤ يكشف عن اهتمام التخطيط القومى باختيار الصلاحية الاقتصادية للقرارات الاستثمارية والانتاجية • وقد اقتضى هذا التحول تعديل عملية اتخاذ القرارات حيث فوضت الوحدات الانتاجية سلطة اتخاذ القرارات التى تحدد كميات الموارد التى تستخدمها اكتفاء بالتزامها بتحقيق الاهداف الانتاجية التى تتحدد لها • وهذا التعديل لا يرجع الى توقف عملية النمو الاقتصادى ، ولكنه يرجع الى ان الاقتصاد السوفيتى قد اجتاز مرحلة وجود ضياع

اقتصادى مكشوف يتمثل فى تعطل الموارد ، وبدأ دخول مرحلة جديدة تنطوى على وجود ضياع اقتصادى مستتر يتمثل فى سوء توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة .

النموذج التنافسى :

وجوهر النموذج التنافسى هو ادارة النظام الاقتصادى طبقا لخطة قومية شاملة مع الاحتفاظ للوحدات الانتاجية التى تنتمى الى القطاع العام بسلطة اتخاذ القرارات الانتاجية والقرارات الاستثمارية . وتقوم كل وحدة من هذه الوحدات باجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية قراراتها بالاستعانة بمجموعة من الاسعار يحددها جهاز التخطيط المركزى .

واهم صياغة لهذا النموذج هى صياغة اوسكار لانج فى كتابه "عن النظرية الاقتصادية للنظام الاشتراكى" . وفى هذا النموذج تتركز وظيفة جهاز التخطيط المركزى فى تحديد الاسعار .

والاسعار التى يحددها جهاز التخطيط هى اسعار محاسبية تقدر باستخدام "اسلوب التقريب المتتابع" حيث يبدأ جهاز التخطيط بمجموعة من الاسعار يحددها السوق تلقائيا ثم يجرى عليها تصحيحات متتابعة حتى يصل الى مجموعة الاسعار التوازنية . ولا تتعرض هذه الاسعار للتغير الا اذا تغيرت تفضيلات المستهلكين او تغيرت الظروف الفنية للانتاج .

والمنطق الذى يستند اليه النموذج التنافسى هو ان النظام الاشتراكى لا يمنع اجراء الحساب الاقتصادى ولا يمنع التحديد المركزى للاسعار والخطأ الذى ينطوى عليه النموذج السيادى هو افتراض ان ادارة النشاط الاقتصادى فى النظام الاشتراكى يتطلب

مركزية القرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية للمشروعات التى تنتمى الى القطاع العام — غير ان مركزية القرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية ليست الاسلوب الوحيد لادارة النشاط الاقتصادى فى النظام الاشتراكى ، حيث انه يمكن للسلطة المركزية ان تدير النشاط الاقتصادى عن طريق خلق اوضاع مماثلة لاوضاع المنافسة الكاملة بحيث تعطى للوحدات الانتاجية البيانات التى تستند اليها فى اجراء الحساب الاقتصادى ، وتلتزم هذه الوحدات باجراء اختبارات الصلاحية الاقتصادية لقراراتها طبقا لتوجيهات محددة تتضمن شروط الكفاية فى نظام المنافسة الكاملة، ومعيار الكفاية الاقتصادية للمشروع هو الربح .

والنموذج التنافسى ينقل وظيفة تحديد الاسعار من جهاز الثمن الى جهاز التخطيط المركزى . مع الاحتفاظ بالربح كمقياس للكفاية الاقتصادية للمشروعات التى تنتمى الى القطاع العام .

ولا تقتصر مسئولية جهاز التخطيط على تحديد اسعار السلع والخدمات التى يخرجها الجهاز الانتاجى ، وانما تمتد الى تحديد اسعار خدمات عناصر الانتاج ايضا ، حيث يقوم جهاز التخطيط بتحديد معدلات الاجور وتحديد سعر الفائدة . وبذلك يتحكم جهاز التخطيط تحكما كاملا فى مجموعة اسعار السلع والخدمات واسعار خدمات عناصر الانتاج . والقرارات التى تترك للوحدات الانتاجية سلطة اتخاذها هى تحديد حجم الانتاج الذى يفى باحتياجات المجتمع عند السعر الذى يقرره جهاز التخطيط المركزى ، وتحديد المعاملات الفنية للانتاج . والالتزام المفروض على الوحدات الانتاجية هو تحديد هذه المعاملات بحيث يكون متوسط نفقة الانتاج اقل ما يمكن .

والاداة التى يستخدمها جهاز التخطيط للتحكم فى القرارات الاستثمارية طبقا لهذا النموذج التنافسى هى سعر الفائدة • والقاعدة التى يستند اليها جهاز التخطيط فى تحديد سعر الفائدة هى التعادل بين الاستثمار والادخار وهى نفس القاعدة التى تعطيها النظرية الكلاسيكية • والتوزيع الامثل للموارد المتاحة للاستثمار هو ذلك التوزيع الذى يحقق تساوى الانتاجية الحدية لرأس المال فى استخداماته المختلفة •

ومن هذا العرض يتبين جوهر الاختلاف بين النموذج التنافسى والنموذج السيادى فالنموذج التنافسى يسمح باجراء الحساب الاقتصادى عن طريق المشروعات الانتاجية ذاتها • ويفترض ان التنافس بين هذه المشروعات سوف يدفعها الى اتخاذ القرارات الصحيحة • والاداة التى يستخدمها جهاز التخطيط فى ضبط النشاط الاقتصادى هى الاسعار التى تكوّن مجموعة البيانات التى تستند اليها المشروعات الانتاجية فى قراراتها •

وكفاءة هذا النموذج تتوقف على التزام المشروعات الانتاجية بقواعد الكفاية غير ان اصدار التوجيهات الى المشروعات بتحديد هذه القواعد ليس كافيا لالتزام المشروعات بتنفيذها ، ولا بد من وجود حوافز تدفع المشروعات الى مراعاة هذه القواعد • واستخدام الربح كمقياس للكفاية الاقتصادية للمشروعات لا يعنى ان الربح هو الحافز الذى يعتمد عليه النموذج فى الادارة الاقتصادية وذلك لان الربح يؤول الى خزانة الدولة ولا يؤول الى المديرين المسئولين عن اتخاذ القرارات الانتاجية • (١)

وقد وجه انصار النموذج السيادى عدة انتقادات الى النموذج التنافسى ، نذكر منها : (٢)

---

١) وقد اغفل النموذج التنافسى موضوع الحوافز ، ولكن هذا الاغفال لا يمنع من تحديد الحوافز • واحد الاحتمالات هو ان تحدد نسبة معينة من الربح تعود على القائمين بادارة المشروعات الانتاجية •

الانتقاد الاول هو ان هذا النموذج لا يتفادى الضياع الاقتصادى ، حيث ان التوفيق بين الموارد والاستخدامات يتم بعد اتمام العمليات الانتاجية .

والانتقاد الثانى هو ان الاسعار التى تتحدد مركزيا هى اسعار تحكمية ولا تمثل النفقة الاجتماعية . وبناء على ذلك فان الحساب الاقتصادى الذى تجريه الوحدات الانتاجية استنادا الى هذه الاسعار لا يحقق الكفاية الاقتصادية .

وبالاضافة الى هذه الانتقادات التى يوجهها انصار النموذج السيادى يمكن ان نضيف انتقادات اخرى . وهذه الانتقادات لا تدعو الى رفض النموذج التنافسى وانما تدعو الى تصحيح هذا النموذج بحيث يكون قادرا على ادارة النشاط الاقتصادى طبقا للخطة القومية الشاملة .

ان حرية المشروعات فى اتخاذ القرارات الاستثمارية فى ظروف المنافسة الكاملة لا تؤدى الى اجراء الحساب الاقتصادى السليم للقرارات الاستثمارية وذلك لان المشروعات تستطيع قياس الاثر المباشر فقط ، وتعجز عن قياس الآثار غير المباشرة او الأثار التى لا تقبل القياس الكمى .

وتختلف معايير اختبار القرارات الاستثمارية فى نظام التخطيط عن معايير اختبار القرارات الاستثمارية فى نظام حرية المشروعات . فالمعيار الذى يستخدمه النموذج التنافسى هو الانتاجية المباشرة لرأس المال ، بينما ان الانتاجية المباشرة لرأس المال لا تدخل ضمن معايير اختيار القرارات الاستثمارية من وجهة النظر القومية . والقاعدة العامة لاختيار القرارات الاستثمارية فى نظام التخطيط هى مساهمة القرارات الاستثمارية فى تحقيق الوضع الاقتصادى المستهدف .

وهذه الانتقادات التى توجه الى النموذج التنافسى الذى صاغه اوسكار لانج لا تهدم الاسس التى يستند اليها هذا النموذج وانما تدعو الى اعادة صياغة النموذج بحيث تتضمن النظرة القومية الشاملة للقرارات المالية التى تنظم التدفقات النقدية ، والقرارات الاستثمارية التى تنظم استخدام الموارد المتاحة للاستثمار والقرارات الانتاجية على مستوى الصناعة والقرارات السعرية التى تحدد اسعار السلع والخدمات بما فى ذلك اسعار خدمات عناصر الانتاج . وتترك القرارات الانتاجية التى تنظم استخدام الموارد المتاحة لكل وحدة من الوحدات الانتاجية للتنظيم اللا مركزى وترتبط هذه القرارات بالخطة القومية عن طريق الحوافز .

قواعد اختيار النموذج الامثل :

لقد تبين من مناقشة القواعد العامة لتحديد القرارات التى ينبغى ان تتضمنها الخطة القومية ان التنظيم الامثل لعملية اتخاذ القرارات يقتضى ان تتوفر فى القرارات التى تتضمنها الخطة القومية شروط معينة وهى ان تكون هذه القرارات ذات آثار غير مباشرة سواء كانت هذه الآثار ايجابية او سلبية ـ او ان تكون القرارات خاضعة لقانون تناقص التكاليف .

وتبين لنا ايضا ان مستوى شمول الخطة القومية يختلف باختلاف مستوى التقدم الاقتصادى وموقف المجتمع من القواعد الاساسية للتنظيم الاقتصادى العام . وتستكمل الخطة القومية شمولها للقرارات التى تنظم استخدام الموارد فى النظام الاشتراكى . حيث تتضمن الخطة القومية القرارات الانتاجية التى تنظم توزيع الموارد بين الوحدات الانتاجية والاختلاف الاساسى بين النماذج الرأسمالية والنماذج الاشتراكية هو عدد وطبيعة الاجراءات التى تستعين بها السلطة المركزية للتحكم فى النشاط الاقتصادى .

ويوجد اكثر من نموذج للتخطيط القومى الشامل ، وتختلف هذه النماذج فى طبيعة الادوات التى تتضمنها القرارات الانتاجية • والخطة القومية الشاملة فى النموذج السيادى تتضمن تحديد كميات الموارد التى تستخدمها الوحدات الانتاجية لتحقيق الاهداف الانتاجية بينما أن الادوات التى تتضمنها الخطة القومية الشاملة فى النموذج التنافسى هى الأسعار •

والتنظيم الامثل لعملية اتخاذ القرارات فى نظام التخطيط القومى الشامل هو ذلك التنظيم الذى يضمن الاندماج الكامل بين القرارات التى تنظم استخدام الموارد ويضمن فى نفس الوقت تطبيق شروط الكفاية فى توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة • وقد سبق ان بينا ان هذا التنظيم لم يكتشف بعد ، ولا يزال هناك مجال واسع للتفكير فى تصميم نموذج — او عدد من النماذج البديلة — للتخطيط القومى الشامل •

وفى اعداد النموذج الامثل ينبغى ان تراعى ثلاثة قواعد اساسية :

اولا : توفر البيانات والمعلومات الدقيقة لدى جهاز التخطيط المركزى •

يانيا : فعالية مجموعة الحوافز التى تستعين بها السلطة المركزية للتأثير فى سلوك الوحدات الانتاجية •

ثالثا : كفاءة الادارة الاقتصادية للوحدات الانتاجية التى تنتمى الى القطاع العام •

وتتوقف كفاءة جهاز التخطيط المركزى فى اجراء عملية التخطيط على دقة البيانات التى تتدفق الى هذا الجهاز من الوحدات الانتاجية • واذا افتقرت هذه البيانات الى الدقة فان القرارات التى تبنى عليها تتعرض لخطأ يترتب عليه ضرر اكبر من الضرر الذى يترتب على خطأ القرارات اللامركزية •

وتختلف احتياجات جهاز التخطيط المركزى الى البيانات باختلاف نموذج التخطيط فالنموذج السيادى يتطلب بيانات تفصيلية عن امكانيات الانتاج وسلوك المستهلكين ، بحيث يكون جهاز التخطيط المركزى ملما الماما تاما بالموقف الاقتصادى لكل وحدة من الوحدات الانتاجية . بينما أن النموذج التنافسى لا يتطلب نقل هذه البيانات التفصيلية الى جهاز التخطيط المركزى ، حيث يكتفى هذا الجهاز بالالمام بالموقف الاقتصادى لكل صناعة .

وفى تقدير مستوى التفصيل المطلوب فى البيانات التى يحتاج اليها جهاز التخطيط المركزى لا يكتفى فقط بمراعاة دقة البيانات ، وانما يجب أن تراعى ايضا تكلفة نقل البيانات من الوحدات التى تمارس النشاط الاقتصادى الى جهاز التخطيط المركزى ، والزمن الذى تستغرقه عملية نقل هذه البيانات . ولا شك ان تكلفة تجميع البيانات اللازمة للتخطيط القومى فى النموذج السيادى اعلى منها فى النموذج التنافسى ، غير ان هذا الاختلاف فى حد ذاته لا يبرر رفض النموذج السيادى حيث ان المفاضلة بين النموذجين لا تتوقف فقط على تكلفة تجميع البيانات لدى جهاز التخطيط المركزى وانما تتوقف ايضا على العائد الذى يعود على المجتمع من تجميع هذه البيانات واستخدامها فى اجراء عملية التخطيط القومى الشامل .

والقاعدة الثانية التى تحدد نموذج التخطيط القومى الشامل هى كيفية ادارة استخدام الموارد . ويوجد نظامين لادارة الموارد : النظام الاول يعطى سلطة ادارة الموارد للوحدات التى تتوفر لديها مباشرة البيانات عن العمليات الانتاجية رغم ان هذه الوحدات لا تتوفر لديها البيانات عن العلاقات الانتاجية المتشابكة القائمة فى الاقتصاد القومى ، وهذا هو النظام الذى يستند اليه النموذج التنافسى ، والنظام الآخر يعطى سلطة ادارة الموارد للجهاز المركزى الذى تتوفر لديه البيانات عن العلاقات الاقتصادية المتشابكة رغم ان هذا الجهاز لا تتوفر لديه المعلومات عن العمليات الانتاجية وهذا هو النظام الذى يستند اليه النموذج السيادى .

وهذه القاعدة تتداخل مع قاعدة دقة البيانات ولكنها مستقلة عنها . واذا افترضنا جدلا انه تتوفر لدى جهاز التخطيط البيانات عن جميع جزئيات العمليات الانتاجية فان توفر هذه البيانات لا يبيح الجمع بين عملية التخطيط وعملية الادارة .

والقاعدة الثالثة التى تحدد نموذج التخطيط القومى الشامل هى مدى الاعتماد على الحوافز للتأثير على سلوك الوحدات التى تمارس النشاط الاقتصادى وربط القرارات التى تترك لهذه الوحدات بالقرارات التى تتضمنها الخطة القومية الشاملة . واى نموذج للتخطيط القومى الشامل لابد أن يستخدم حوافز معينة للتأثير على سلوك الوحدات الاقتصادية . والاختلاف بين نماذج التخطيط هو اختلاف فى طبيعة الحوافز التى تستخدمها هذه النماذج ، فالنموذج التنافسى يعتمد على الربح او الفائض كحافز للوحدات الانتاجية ، وبناء على ذلك يعطى لهذه الوحدات سلطة واسعة لادارة استخدام الموارد . استنادا الى ان الربح هو المؤشر الوحيد الذى يأخذ فى الاعتبار ظروف الطلب والتكاليف . غير أن فعالية الربح كحافز لا تتوقف فقط على استجابة الوحدات الانتاجية للتغيرات فى ظروف الطلب أو التغيرات فى امكانيات الانتاج ، ولكنه يتوقف ايضا على كفاءة جهاز التخطيط المركزى فى تحديد مجموعة الاسعار بحيث يتعادل السعر مع النفقة الاجتماعية .

والنموذج السيادى لا يعتمد على الربح كحافز للوحدات الانتاجية ولكنه يعتمد على " مؤشرات النجاح " التى تقيس كفاءة الوحدات الانتاجية فى تحقيق الأهداف التى تحدد لها تحديدا كميا . وهذه المؤشرات لا تتضمن اى مؤشر يقيس الكفاية فى استخدام الموارد . وربما يرجع تجاهل عنصر التكاليف فى تركيب مؤشرات النجاح الى الشك فى امكانية تحديد الاسعار بحيث تعادل النفقات الاجتماعية ، او الى عدم فعالية الربح كحافز للوحدات الانتاجية . غير ان تجاهل عنصر التكاليف يمنع اجراء الحساب الاقتصادى الدقيق للقرارات الانتاجية ، وبالتالى فان عملية التخطيط القومى الشامل لا تضمن التوزيع الامثل للموارد بين استخداماتها المختلفة .

وهكذا يتبين من تحليل القواعد التى تحدد النموذج الأمثل للتخطيط القومى الشامل — ان النموذج التنافسى يستوفى جميع مقومات النموذج الأمثل اذا امكنه أن يقيم جهازا مركزيا للثمن يستطيع ان يقيس التكلفة الاجتماعية قياسا دقيقا .

# المـــــــــــراجع


1) B. Balassa : The Hungarian Experience in Economic Planning, Chs. 3 & 4. Yale University Press, New Haven.

2) E. Barone : The Ministry of Production in the Collectivist State Collectivist Economic Planning, ed. by F. Hayek.

3) W. Baumol : Welfare Economics and the Theory of The State, Part II, Ch. 12. London School of Economic, Political Science , University of London.

4) A. Bergson : Socialist Economics Survey of Contemporary Economics, ed. by H. Ellis, Ch. 12.

5) C. Bettleheim: Studies in the Theory of Planning, Ch. 1 Asia Publishing House, London.

6) R. Campbell: Soviet Accounting & Economic Decisions. Value & Plan, ed. by G. Grossman, University of California Press.

7) G. Colm : Public Planning and Private Decision - Making in Economic & Social Development. U.N. Conference on "Science, Technology and Development", Geneva, 1963.

8) H. O. Dickinson: Price Formation in a Socialist Economy, Economic Journal, 1933.

9) M. Dobb : Soviet Economic Development Science 1917, Ch. I. Routledge, Kegan Paul Ltd. London.

10) G. Halm : Economic Systems: A Comparative Analysis.
Chs. 16 & 18.
Halt, Rinehart & Winston, New York.

11) L. Hurwitz : Conditions for Economic Efficiency of Centralized and Decentralized Structures
Value & Plan, ed. by G. Grossman,
University of California Press.

12) O. Lange : On the Economic Theory of Socialism,
Mineapolis, Minnesota.

13) E. Mason : Some Aspects of the Strategy of Development Planning-Centralization vs. Decentralization.
U.N. Conference on "Sceince, Technology, & Development", Geneva, 1963.

14) J. Tinbergen : Centralization and Decentralization in Economic Policy , Ch. 5
North Holland Publishing House, Amsterdam.

15) J. Tinbergen : Economic Policy , Principles and Design.
North Holland Publishing House,
Amsterdam.

16) J. Tinbergen : Economic Planning
Yale University Press, Forthcoming Book.